



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية



ISSN: 1813-1719 (Print)

E-ISSN: 3006-9149

**The risks of a collapse in the value of stock prices and its impact on the
assessment of banking stability: An analytical study of a sample of Iraqi
banks for the period 2015-2020**

khanm noori kaka hama Al-Attar*

Collage of Administration and Economics/University of Sulaimani

Keywords:

Risk of collapse of stock value, banking stability, DUVOL metrics, CAMEL index.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 07 Dec. 2023
Accepted 21 Jan. 2024
Available online 31 Mar. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:



khanm noori kaka hama Al-Attar

Collage of Administration and
Economics/University of Sulaimani

Abstract: Banks seek to achieve stability by withstanding shocks, in order to ensure effective performance in carrying out their tasks, but withholding information from investors for long periods and then announcing it suddenly as a result of the banks' failure to fulfill their financial obligations causes rapid reactions of investors and the possibility of a sharp and sudden collapse in stock prices. Which causes fluctuations in the value of stocks and their exposure to the risks of a collapse in stock prices, which has an impact on their current and future performance, and their current performance. The relationship between the risks of a stock collapse and banking stability is of great importance to banks, so the study aims to examine the strength of the relationship and the impact of the risks of a collapse in the value of stocks on the assessment of banking stability. To achieve the goal, the study relied on the analytical and statistical approach by relying on the data available in the financial statements of a sample of Iraqi banks listed on the Iraqi Stock Exchange, and the number of commercial banks reached (6) for the period (2015-2020). The use of the financial method was adopted. To extract the two variables and the DUVOL measure as a model for measuring the risk of a collapse in the value of stock prices, and to use the CAMEL framework indicators to evaluate banking stability, while the statistical method was used by relying on the (SPSS-24) program. The most important finding of the study is that although there is a significant influence relationship There is statistical significance for the study variables for all commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, but both asset quality and profitability achieved a non-significant effect compared to liquidity and bank capital adequacy in the banks sampled by the study, due to seizing profitable investment opportunities through the assets they own. Having the ability to cover all its receivables and a successful collection policy will not be affected in the process of evaluating banking stability. Finally, the study presented several recommendations, including urging the development of mechanisms and methods that contribute to reducing the risk of stock collapse, which is necessary to support banking stability and maintain continuity in the face of banks' shocks in the financial markets.

مخاطر انهيار قيمة اسعار الأسهم وأثرها على تقييم الاستقرار المصرفي: دراسة تحليلية للعينة من المصارف العراقية للفترة 2015-2020

خاتم نوري كاكه حمه العطار
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة السليمانية

المستخلص

تسعى المصارف إلى تحقيق الاستقرار من خلال تحمل الصدمات، ذلك لضمان الأداء الفعال في انجاز مهامها، إلا أن حجب المعلومات عن المستثمرين للفترة طويلة من ثم اعلانها بشكل مفاجئ نتيجة فشل المصارف في الوفاء بالتزاماتها المالية يسبب في ردود فعل سريعة للمستثمرين واحتمال حدوث انهيار حاد ومفاجئ للأسعار لأسهم، وحظت العلاقة بين مخاطر انهيار الأسهم والاستقرار المصرفي أهمية كبيرة لدى المصارف لذا تهدف الدراسة إلى فحص قوة ارتباط وتأثير مخاطر انهيار قيمة الأسهم على تقييم الاستقرار المصرفي، ولتحقيق الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والاحصائي من خلال الاعتماد على البيانات المتوفرة في القوائم المالية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وبلغت عدد المصارف التجارية (6) مصرفاً للفترة (2015-2020). تم اعتماد على استخدام الأسلوب المالي لاستخراج المتغيرين ومقاييس (DUVOL) كنموذج لقياس مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم، واستخدام مؤشرات إطار CAMEL للتقييم الاستقرار المصرفي، فيما استخدم الأسلوب الإحصائي من خلال الاعتماد على برنامج (SPSS-24). وأهم ما توصلت إليها الدراسة إلى أنه بالرغم من وجود علاقة تأثير معنوية ذو دلالة احصائية للمتغيرات الدراسة لكافة المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إلا أن كل من جودة الموجودات والربحية حققنا تأثيراً غير معنوي مقارنة بالنسبة للسيولة وكفاية رأس المال المصرفي في المصارف عينة الدراسة، يعود إلى أن اغتنام الفرص الاستثمارية المربحة من خلال ما يمتلكه من موجوداته وامتلاكها القدرة على تغطية كافة مستحققاتها وسياسة التحصيل الناجحة لن تتأثر في عملية تقييم الاستقرار المصرفي. وأخيراً قدمت الدراسة توصيات عدة منها الحث على تطوير الآليات والأساليب المساهمة في تخفيض مخاطر انهيار الأسهم اللازمة لدعم الاستقرار المصرفي والمحافظة على استمرارية في مواجهة الصدمات المصارف في الأسواق المالية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر انهيار قيمة الاسهم، الاستقرار المصرفي، مقاييس (DUVOL)، مؤشر CAMEL.

المقدمة

إن الاهتمام بالجهاز المصرفي وحمایته وحمایة أمواله وأموال المودعين من الضیاع سیؤدي إلى توافر قطاع مصرفي سليم، ولكي القطاع المصرفي يكون سليماً لا بد من تقييم أدائه بالشكل مستمر باستخدام المعايير، الذي أصبح ذو أهمية للمحافظة على الاستقرار المالي الذي أصبح شغل شاغل الباحثين (Khalaf and Ayyash: 2023). تتسم أسعار الأسهم بالتقلب ارتفاعاً وانخفاضاً وفق للمتغيرات (اقتصادية، مالية، سلوكية، بيئية)، وقد أشار الفكر المالي المعاصر من خلال تطور العديد من الاتجاهات الفكرية التي أسهمت في دراسة العوامل المؤثرة في تحركات أسعار الأسهم (نسيم، 2023: 497). مخاطر انهيار أسعار الأسهم التي تجسد المخاطر عدم التماثل في المعلومات،

وخاصة مخاطر الجانب السلبي، أمرًا ضروريًا للإدارة الاستثمار وإدارة المخاطر وقد اجتذبت اهتمامًا متزايدًا في السنوات الأخيرة من قبل جهات مختلفة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأكاديميين والممارسين والمستثمرين والإدارة (Habib et al., 2018). ومما لا شك فيه أن التفاوت في توافر المعلومات بين المستثمرين وصانعي القرار من خارج المصرف يتسبب في فشل المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية الأمر الذي يؤدي إلى خسارة ثقة المستثمرين وزيادة حدة تقلب أسعار الأسهم بشكل الذي يوجب على المصارف من تخفيف الآثار السلبية عبر الإفصاح (Hammad and Nemah, 2023). إن عدم شعور المصارف بمسؤولية لمخاطر الأعمال، وربما تؤدي إلى الانهيارات الكبيرة في أسعار الأسهم وتسبب في تقليل قيمة المصارف وثروة المستثمرين وتؤدي إلى عدم الاستقرار في الأسواق المالية (Zaman et al., 2020). وإن المصارف التي لديها نسبة أكبر من الديون قصيرة الأجل لديها أقل مخاطر لانهايار قيمة أسعار الأسهم في المستقبل، وبدور رقابي فعال في تقييد قدرة المديرين سلوك اكتناز الأخبار السيئة بما يتفق مع قيام مقرضي الديون قصيرة الأجل على السداد، لذا تكون طبيعة العلاقة عكسية بين الديون قصيرة الأجل ومخاطر الانهيار في المستقبل (Dang et al., 2018). وتسببت الأزمة المالية العالمية للمدة 2008-2009 في حدوث اضطرابات للعديد من المصارف والمؤسسات المالية. واستجابة للأزمة، سعى صناع السياسات إلى إصلاح النظام المصرفي لزيادة الاستقرار المصرفي (Cihak et al., 2016). إن لاستقرار المالي له ارتباطًا عضويًا بالاستقرار المصرفي. ويُعد الحفاظ على استقرار القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص أحد أهم أهداف البنوك المركزية، وذلك لضمان الأداء الفعال من قبل كافة المصارف، وهذا ما دفع البنوك المركزية إلى الاهتمام المتزايد بمتانة واستقرار انظمتها المصرفية. العمل على تطوير واقع القطاع المصرفي من أجل زيادة التعاملات وتقليص التباين (Al-Sabawi and Al-Naimi, 2023). ومن أجل إعطاء انطباق المستثمرين والمقرضين والمتعاملين في السوق المالي عن مدى قوة المركز المالي لتلك المؤسسات المالية والمصرفية (محمود ومحمد، 2023). تناول المبحث الأول منهجية الدراسة ويعرض المبحث الثاني الإطار النظري للدراسة ونستكمل الدراسة بالجانب التحليلي بالمبحث الثالث وخصصنا المبحث الرابع بالاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة الدراسة: تحظى مخاطر انهيار قيمة أسعار أسهم المصرف باهتمام حاملي الأسهم ومديري المصارف على حد سواء، لأنها تعكس أثر العوامل عليها، منها ضعف المعلومات البيئية وانخفاض ربحية المستثمرين وعدم قدرة مديري المصارف على نشر اخبار جيدة لها لضعف قدرتها على امتصاص الاخبار السيئة مما يعكس على سلامة المصرف، ومما يقلل لديها القدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنها من إدارة مطلوباتها وموجوداتها مما تؤدي إلى انخفاض قيمتها السوقية والافتقار إلى رأس المال المطلوب لأداء أنشطتها وتراجع الرقابة بالأخص في وقت الأزمات مما يسبب ضعف الاستقرار المصرفي وضعف القيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية والقدر على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق قدر مناسب من السيولة وصعوبة حصول على العوائد التي تسعى إليها مما يؤثر على حركات أسعار الأسهم السريعة والمفاجئة من جهة وتوزيع عوائد الأسهم من جهة أخرى.

وتكمن مشكلة الدراسة الرئيسية في السؤال الآتي "مدى تأثير مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم على تقييم الاستقرار المصرفي؟".

ثانياً. أهمية الدراسة تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع من خلال تقليل تأثير الأخبار السيئة على حركات الأسهم والحد من التقلبات نتيجة ردود فعل المستثمرين، حيث يمكن أن تسبب التحركات الكبيرة في أسعار الأسهم إلى دفع المستثمرين إلى القيام بإعادة تقييم تقلبات المصارف في السوق، وإلى زيادة علاوة تحمل المخاطر، وابتعاد عن حجب المعلومات للفترة طويلة عن المستفيدين، مما يحقق رفع القيمة السوقية للأسهم والذي يؤدي إلى ارتفاع في ربحية السهم الواحد، مما يساعد الجهات المعنية من الحصول على معلومات مفيدة تعبر عن الواقع الحقيقي للمصرف والتي تساعد في اتخاذ قراراتهم التمويلية والاستثمارية وزيادة قيمتها وتحقيق الاستقرار المصرفي في ادائها.

ثالثاً. هدف الدراسة تهدف الدراسة إلى تقليل التفاوت في توافر المعلومات بين المستثمرين وصانعي القرار من خارج المصرف لزيادة ثقة المستثمرين بالمصرف والتي تساهم في احتواء الازمات التي تواجه المصرف والقيام بالرقابة الاحترازية على التأكيد على الاستقرار المصرفي والعمل على تقليل سيولة الأسهم، والعمل على تجنب المخاطر الاسهم، مما يدفع المديرين إلى الشفافية في نشر الأخبار السيئة للمستثمرين، توزيع عوائد الأسهم بشكل غير متماثل، مما يزيد من قيمة أسعار أسهم لدى المصارف وتحقيق السلامة والاستقرار المصرفي.

رابعاً. فرضيات الدراسة: أتساقاً مع أهداف الدراسة، قامت الباحثة بصياغة فرضيتان رئيسيتان وتتفرع منها فرضيات فرعية وعلى النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى:

❖ لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم وتقييم الاستقرار المصرفي في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة 2015-2020.

❖ توجد علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم وتقييم الاستقرار المصرفي في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة 2015-2020.

الفرضية الرئيسية الثانية:

❖ لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم وتقييم الاستقرار المصرفي في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة 2015-2020.

❖ توجد علاقة تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم وتقييم الاستقرار المصرفي في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة 2015-2020.

الفرضية الرئيسية الثانية وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

❖ لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم ونسبة السيولة في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

❖ توجد علاقة تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم ونسبة السيولة في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

❖ لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم وكفاية رأس المال في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية".

❖ توجد علاقة تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم وكفاية رأس المال.

الفرضية الفرعية الثالثة:

❖ لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم وجودة الموجودات

❖ لتوجد علاقة تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم وجودة الموجودات.

الفرضية الفرعية الرابعة:

❖ لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم ونسبة الربحية.

❖ توجد علاقة تأثير ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم ونسبة الربحية.

خامساً. مجتمع وعينة الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة القطاع المصرفي العراقي في عينة من

المصارف التجارية بواقع (6) مصرف تمثل كل من (المنصور الاستثماري، الخليج التجاري،

الاستثمار العراقي، الأهلي العراقي، الشرق الاوسط العراقي، بغداد) المدرجة اسهمها في سوق

العراق للأوراق المالية، إذ يعود السبب في اختيار هذا القطاع بوصفه من أكثر القطاعات نشاطا في

تداول اسهمها، اختيرت البيانات المالية لعينة الدراسة للمدة من 2015 الغاية 2020. واستخدم في

التحليل البيانات الخاصة بمخاطر انهيار قيمة الأسهم (مقياس DUVOL) ومؤشرات إطار

CAMEL لتقييم الاستقرار المصرفي والبرامج الاحصائي (SPSS-24).

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً. مخاطر انهيار قيمة اسعار الأسهم Financial The risk of a collapse in stock prices:

ترى النظرية التقليدية أن خطر انهيار قيمة أسعار الأسهم يكون مدفوعاً بالمعلومات غير المتماثلة في

كثير من ادبيات المالية توجد دراسة حوله العلاقة بين شفافية معلومات المصرف ومخاطر انهيار

أسعار الأسهم التي تساهم في سلامة المصرف، النقطة المشتركة بينهما والمغادرة هي فكرة زيادة

الشفافية والكشف الكامل عن المعلومات الخاصة بالمصرف التي تساهم في تقليل مخاطر انهيار الأسهم

(Jin & Myers, 2006; Bleck & Liu, 2007). وتعرّف الأدبيات مخاطر الانهيار بأنها مرتبطة

بالانحراف السلبي في توزيع عوائد الأسهم الفردية (Callen and Fang, 2020: 15) أنه حدوث

تكرار لعوائد سلبية على السهم، تصاحب في قلق للمستثمرين (DeFond et al., 2015: 1). أن

انهيار سعر الأسهم هو الخطر الذي يحدث بسبب الاتجاه الاداري لحجب الأخبار السيئة لفترة طويلة

عن المستثمرين بسبب عقود التعويض الخاصة بهم والمخاوف المهنية (Jeon, 2019: 32). كما ان

زيادة سيولة الأسهم يدفع المديرين إلى حجب الأخبار السيئة، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى الكشف

عنها وبيعها للمستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر انهيار أسعار أسهم المصارف.

(Chang et al., 2017: 44)، عندما تتراكم مثل هذه الأخبار السيئة لفترة طويلة ثم يتم إصدارها

فجأة، يحدث انهيار في أسعار الأسهم (Jin and Myers, 2006: 11). في بعض محددات مخاطر

الانهيار بما في ذلك الامتيازات الزائدة في المصارف المملوكة للدولة، أفاد بأن الامتيازات الزائدة

في المؤسسات المالية المملوكة للدولة تحفز المديرين على حجب الأخبار السيئة لفترة طويلة

(Xu et al., 2014: 21). إذا نجح المديرين في منع تدفق المعلومات السلبية إلى سوق الأوراق

المالية، فيجب أن يكون توزيع عوائد الأسهم بشكل غير متماثل (Hutton et al., 2009: 65). مخاطر انهيار الأسهم هي انهيار شديد في القيمة السوقية للأسهم والذي يؤدي الى انخفاض حاد في ثروة المساهمين (Dang et al., 2018: 122). وعدم تجانس معتقدات المستثمرين يعد من أحد المحركات الرئيسية في انهيار السهم لحدوث انهيار اسعار السهم (Hong & Stein, 2003: 32). وكذلك الإفراط في الشفافية في الكشف عن المعلومات ينطوي على قدر كبير من الضجيج ويعني المزيد من التقلب تحركات الأسعار، التخمين بأن الشفافية المفرطة قد تزيد من مخاطر انهيار السهم بسبب تأثيرين، تأثير ردود الفعل التقلب وتأثير رد الفعل المبالغ فيه، يُظهر تأثير ردود الفعل المتقلبة أن الأخبار السيئة لها تأثير أكبر تأثير الأخبار الجيدة على التقلبات (Campbell & Hentschel, 1992: 123)، وبالتالي توليد الانحراف السلبي، يظهر تأثير المبالغة في رد الفعل أن المستثمرين يبالغون في رد فعلهم تجاه المعلومات الإيجابية الجديدة، مما يتسبب في حدوث فقاعة سعرية محتملة مما يؤدي إلى زيادة التأثيرات معاً من خطر التعطل بسبب المعلومات الشفافة المفرطة ومن ثم ظهور مخاطر الانهيار (De Bondt & Thaler, 2019: 23).

قياس مخاطر الاسهم Measuring stock risks: لقياس مخاطر انهيار المصارف توجد مقياسين لمخاطر انهيار الأسهم، في الأدبيات المتعلقة بمخاطر انهيار الأسهم تمثل المقياس الأول لمخاطر انهيار قيمة الاسهم (NCSKEW) هو معامل الانحراف السلبي الذي اقترح (Chen et al., 2001: 344) على وجه التحديد، يتم بحساب قياس NCSKEW لمصرف معينة في سنة مالية عن طريق أخذ الإشارة السالبة في السنة الثالثة للعوائد اليومية الخاصة بالمصرف لكل سنة عينة فقط، وتقسيما على الانحراف المعياري التي يؤدي إلى ارتفاع العائدات اليومية الخاصة بالمصرف إلى القوة الثالثة (Zhang & Nam, 2016: 405)، أما المقياس الثاني لمخاطر انهيار الأسهم هو التقلب من الأسفل إلى الأعلى (DUVOL). واستخدام هذا المقياس DUVOL لا يتضمن لحظات ثالثة وبالتالي من غير المرجح أن يتأثر بشكل مفرط من خلال عوائد أسبوعية شديدة (Habib et al., 2018: 76). تم فصل المصارف ذات العائد الأسبوعي "R_{i,t}" إلى مجموعتين؛ "Σ Down Weeks" (أسابيع الهبوط) - عندما تكون العائدات أقل من المتوسط السنوي و "Σ Up Weeks" (أسابيع الصعود) - عندما تكون العائدات الأسبوعية أعلى من المتوسط السنوي. ثم قمنا بحساب الانحراف المعياري للعوائد الأسبوعية الخاصة بالمصارف بشكل منفصل لكل منها هاتين المجموعتين. وبشكل أكثر تحديداً، المقياس الثاني DUVOL هو اللوغاريتم الطبيعي لنسبة المعيار الانحراف في "الأسابيع السفلية" إلى الانحراف المعياري "للأسابيع الصاعدة". يتم حساب DUVOL لكل مصرف ترمز "i" والسنة "T" تقلبات العوائد الأسبوعية من الأسفل إلى الأعلى (nd و nu) يمثل عدد اسابيع الصعود والهبوط، على التوالي. وإن قيمة (nu) يتوافق هذا الإجراء أكثر مع توزيع انحرافاً نحو اليسار وكلما زادت القيمة أكثر دل على وجود المخاطرة انهيار قيمة أسعار الأسهم " (Zhang & Nam, 2016: 405). واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المقياس DUVOL استخراج النتائج وفق المعادلة الآتية:

$$DUVOL_{i,T} = \log \frac{(n_{up} - 1) \sum_{down} R_{i,t}^2}{(n_{down} - 1) \sum_{up} R_{i,t}^2} \text{-----}(1)$$

ثانياً. **الاستقرار المصرفي Banking stability**: اشتداد المنافسة في السوق المصرفية بعد اعتماد التحرير المالي أثارت سياسات إلغاء القيود التنظيمية في جميع أنحاء العالم وبدا تأثيرها على استقرار العمل المصرفي (Trad, 2023: 50). كذلك يمكن أن تكون المنافسة عاملاً يقلل من قيمة امتياز المصرف (Wang, 2018: 2)، وبالنتيجة يمكن أن تجبر المصارف على متابعة القروض الأكثر خطورة للمشاريع للحفاظ على أرباح المصارف سنوات السابقة. توفر عامل الافتراضي لاحتمالية توقعات تعثر القيمة السوقية للموجودات (Anginer et al., 2014). المصارف التي تتمتع بقوة سوقية عالية يمكن أن تسبب لها درجة مرتفعة من عدم الاستقرار بين المصارف الصغيرة والكبيرة، مما يؤدي إلى خلق روابط أكثر غموضاً بين المنافسة في القطاع المصرفي والاستقرار المالي (Yusgiantoro et al., 2019). الاستقرار المصرفي هو مقياس لتحديد ما إذا كان المصارف قويا بما فيه الكفاية كافية لتحمل الصدمات الداخلية والخارجية. ومن ناحية أخرى فالاستقرار المالي هو نتيجة ثانوية لظروف الاستقرار السائدة في النظام المصرفي والأسواق المالي وواقع الاقتصاد يبدو أن الاستقرار المصرفي أمر حيوي وعنصراً أساسياً في الاستقرار المالي (Kočišová & Stavárek, 2018: 39). ويرى الاستقرار المصرفي هو الكفاءة العالية التي يمتلكها النظام المصرفي والتي تؤدي به إلى حالة من الاستقرار المصرفي وذلك باعتماده على تخصيص الموارد المالية وتوزيع المخاطر وتسوية المدفوعات وإن عدم استقرار المصارف يرجع إلى ممارسات غير صحيحة وغير سليمة للمصارف تؤثر تأثيراً سلبياً على المصارف وتؤثر على الملاءة المالية لها (Hamid, 2012: 41). وكما عرف الاستقرار المصرفي بأنه الشؤون التي من غير المحتمل أن تحدث فيها كالحالة نوبات من عدم الاستقرار. ويحدد ثلاث حالات من عدم الاستقرار المصرفي. يتركز الحالة الأولى في "إخفاقات المصرف"، عادةً يظهر بعد خسائر القروض أو التجارة، وإن الحالة الثانية تنطوي على أقصى درجات تقلب سعر السوق "بعد تحول التوقعات والحالة الثالث هو ذلك مرتبط بالحالة الثانية، أي تنطوي على انهيار طويل لسيولة والإصدار في السوق (Kočišová & Stavárek, 2018: 38). تعكس نسبة كفاية رأس المال على صحة المصرف. أن هيكل رأس المال القوي ضروري للمصارف، يضيف المرونة في التعامل مع الأزمات المالية ويوفر الأمن للمودعين خلال الظروف الاقتصادية غير المستقرة. وبالمثل، يقترح بورك (1989) أن المصارف ذات رأس المال المرتفع يمكنها التمتع بإمكانية الوصول إلى مصادر أموال أرخص بأقل قدر من المخاطر. فضلاً عن تخفيف المخاطر للحفاظ على الاستقرار (Menicucci & Paolucci, 2016). وقياس الأداء والذي يقيس مدى كفاءة الشركة في تحقيق الدخل، فكلما حققت الشركة عائداً أعلى على الموجودات كان الوضع المالي أفضل في إبعادها عن مخاطر الإفلاس، وتكون في وضع أفضل للوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها (AlAli et al., 2018: 16-18). كذلك تعد جودة الموجودات مقياس لدرجة القوة المالية للمصرف، وإن قياس جودة الموجودات مهم للغاية بالنسبة للمصارف كآلية يعكس ربحيتها (Boateng, 2019: 44).

مؤشرات الاستقرار المصرفي Banking stability indicators: يعتمد التطور الناجح للجانب المالي على الفعالية واستقرار أداء المصارف ومؤسسات الائتمان، وخاصة تقييم الاستقرار المصرفي وإن سلامة المصارف هي مهمة معقدة تنطوي على عدد كبير من معايير متعددة الأبعاد اختيار تقنيات مهمة جداً في تقييم المطبقة على الجهات المصرفية ذات الصلة بالسوق (Kočišová & Stavárek, 2018: 38). تتعدد مؤشرات وأساليب قياس الاستقرار المصرفي

وتختلف استخدام الجهات من بين مؤسسات دولية أو باحثين أكاديميين، إلا أنه تعد طريقة Score-Z من أهم المقاييس الحديثة والأكثر استعمالاً لقياس استقرار وسلامة المصارف (7: 2008, Hesse & Cihak). وتصنيف مؤشرات CAMEL هو أحد التصنيفات المستخدمة على نطاق واسع لقياس أدوات الأداء على أساس كفاية رأس المال وجودة الموجودات والقدرة الإدارية والقدرة على تحقيق الأرباح والسيولة للمصارف، بما في ذلك المصارف التجارية من قبل الجهات التنظيمية الرئيسية في جميع أنحاء العالم (14: 2015, Mondal et al.). يعتمد الاستقرار المصرفي في حد ذاته على فعالية النظام عدة معايير للمصارف الخاصة، جودة الموجودات والسيولة وكفاية رأس المال الربحية... الخ (39: 2018, Kočišová & Stavárek). هذه التقييمات تعد مهمة جداً للمودعين لأنها يمكن أن تعزز الثقة في المصارف وتحميها ثروات المودعين (2: 2021, AL-Najjar & Assous). وبما أن الاستقرار المصرفي؛ في نهاية المطاف يتأثر إيجاباً أو سلباً من قبل الظروف السائدة في السوق المالية وواقع الأسواق مالياً، فإنه يحدد إلى أي مدى يتم ضمان الاستقرار المالي في الأسواق من خلال قدرته على ذلك امتصاص الصدمات، لذا يمكن التعامل مع الاستقرار المصرفي بعدة رانداً للاستقرار المالي في السوق (39: 2018, Kočišová & Stavárek). وتم تقييم الاستقرار المصرفي في دراستنا الحالية وفق المعادلات الآتية:

1. **نسبة كفاية رأس المال C:** وأداء المصرف تشير كفاية رأس المال إلى مستوى التزام المصارف بضوابط الحد الأدنى لمبلغ احتياطي رأس المال. يعد التركيز لهيكل رأس المال لأي مصرف أمراً في غاية الأهمية (Soana & Lippi A, 2021). وتمثل معدل البنك المركزي العراقي نسبة (12%) .

$$\text{مؤشر كفاية رأس المال} = \frac{\text{مجموع رأس المال} = (\text{رأس المال الأساسي} + \text{المساند المال})}{\text{مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة}} * 100 \text{-----} (2).$$

2. **مؤشر جودة الموجودات A:** تعتمد درجة مصداقية معدل رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة الموجودات (4: 2013, Ghosh & Kohli). وتمثل نسبة لجنة متطلبات بازل (3) بـ (10.5).

$$\text{مؤشر جودة الموجودات} = \frac{\text{صافي القروض المتعثرة}}{\text{اجمالي القروض والسلف}} * 100 \text{-----} (3).$$

3. **مؤشر الإيرادات والربحية E:** إن انخفاض نسب الربحية يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود انحرافات ومشاكل في ربحية المصارف، في حين أن الارتفاع الملحوظ في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية، محفوفة بالمخاطر. فهناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المصارف أهمها: العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية: (13: 2011, poulos). وفي دراستنا اعتمدنا على معدل العائد على الموجودات.

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الفائدة والضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100 \text{-----} (4).$$

4. **مؤشر السيولة L:** تشير نسبة السيولة إلى ما إذا كان المصرف قادراً على تلبية متطلبات التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية بكفاية دون التأثير سلباً على عملياته اليومية أو تكبد خسائر، وتعد السيولة بمثابة تأمين ضد الصدمات خلال الأزمات. ويقاس مؤشر السيولة بالآتي: (426: 2013, Ratnovski). وتمثل المعدل المعياري للسلطة النقدية (30%).

$$\text{مؤشر السيولة المصرفية} = \text{الموجودات المتداولة} / \text{اجمالي الموجودات} \text{-----} (5)$$

المبحث الثالث: الجانب التحليلي

أولاً. التحليل المالي للمتغيرات الدراسية:

الجدول رقم (1) مخاطر انهيار قيمة أسعار الاسهم 2015-2020

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	المصارف/ السنوات
0.72	0.86	0.99	0.55	0.46	0.73	0.76	المنصور الاستثماري
0.95	0.97	1.00	0.65	1.03	1.03	1.03	الخليج التجاري
0.89	1.04	0.62	1.02	1.00	0.61	1.05	الاستثمار العراقي
1.56	2.32	2.32	0.99	1.87	0.87	1.00	الاهلي العراقي
0.94	1.00	1.00	1.03	1.54	0.45	0.62	الشرق الاوسط العراقي
0.73	1.00	0.99	0.43	0.54	1.01	0.42	مصرف بغداد
0.97	1.20	1.15	0.78	1.07	0.78	0.81	المعدل العام

المصدر من اعداد الباحثة وفق الكشوفات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج Excel أظهرت في الجدول رقم (1) مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم للمصارف عينة الدراسة خلال مدة (2015-2020)، حققت المصارف عينة الدراسة نسب متفاوتة لقيمة مخاطر انهيار أسعار أسهمها، بعض من المصارف حققت النسبة أقل من واحد الصحيح والبعض الآخر مقارب نسبة للواحد الصحيح، نجد المصرف الأهلي العراقي حققت أعلى متوسط حسابي خلال مدة الدراسة نسبة لقيمة مخاطر الانهيار قيمة اسعار الاسهم بلغت (1.56). مما يعني بأنه حقق نسبة أعلى من الواحد الصحيح، كما نجد إن النسبة مرتفعة بدرجة كبيرة للمصرف في السنتين (2019، 2020) إذ بلغت النسبة (2.32، 2.32) على التوالي. وتليها مصرف الشرق الأوسط العراقي في سنة 2017 حققت قيمة مخاطر انهيار أسعار الأسهم بنسبة (1.54). مما تشير إلى ارتفاع الالتواء السالب في توزيع العوائد وبالتالي ارتفاع قيمة مخاطر انهيار أسعار الأسهم. فضلا عن النسب لمعظم المصارف مساوية للواحد الصحيح وذلك لأن معظم القيم للعوائد غير العادية الأسبوعية المصارف خلال مدة الدراسة كانت أكبر من المتوسط السنوي لتلك العوائد خلال نفس السنة، مما يعني زيادة الانحراف السالب للعوائد غير العادية الأسبوعية عن وسطها الحسابي خلال المدة، فيما نجد أدنى نسبة لقيمة مخاطر انهيار أسعار الأسهم في مصرف المنصور الاستثماري بلغت (0.46). فضلا عن مصرف بغداد حققت نسبة منخفضة بلغت (0.42، 0.43) في سنتين (2015، 2018). مما يدل على انخفاض قيمة مخاطر أسعار الأسهم نتيجة انخفاض الالتواء السالب في توزيع العوائد. فيما نجد متوسط العام للسنوات لقيمة مخاطر انهيارا أسعار الأسهم مرتفعة في السنوات (2017، 2019، 2020) بنسب بلغ (1.07، 1.15، 1.20) على التوالي نتيجة لارتفاع الالتواء السالب في توزيع العوائد.

ثانياً. التحليل المالي للاستقرار المصرفي:

الجدول (2): نسبة جودة الموجودات (%) لعينة الدراسة للمدة (2015-2020) بالدينار

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	المصارف/ السنوات
0.09	0.14	0.14	0.04	0.05	0.06	0.12	المنصور الاستثماري
0.27	0.707	0.18	0.30	0.22	0.49	0.16	الخليج التجاري
0.02	0.02	0.02	0.03	0.03	0.03	0.02	الاستثمار العراقي

المصارف/ السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
الاهلي العراقي	0.13	0.15	0.46	0.27	0.13	0.10	0.21
الشرق الاوسط العراقي	0.04	0.01	0.05	0.02	0.01	0.05	0.03
مصرف بغداد	0.12	0.01	0.29	0.19	0.21	0.65	0.24
المعدل العام	0.10	0.13	0.18	0.14	0.11	0.19	0.14

المصدر من اعداد الباحثة وفق الكشوفات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج Excel يوضح الجدول رقم (2) التحليل المالي لنسبة جودة الموجودات للمصارف التجارية للمدة الدراسة من 2015 إلى 2020. سعياً لتحقيق الجودة المطلوبة من الموجودات وانخفاض نسبة الديون المتعثرة. اوضح الجدول رقم (2) قيمة الوسط الحسابي جودة الموجودات للمصرف الاستثمار العراقي خلال مدة الدراسة (2015-2020) حققت أدنى نسبة بلغت (0.02%) ويتضح من هذه النسبة قدرة ادارة المصرف تغطية كافة مستحققاتها ولها سياسة تحصيل ناجحة. وحققت أعلى متوسط لجودة الموجودات مصرف الخليج التجاري خلال مدة الدراسة بلغت (0.27%) وتعد نسبة عالية مقارنة بالمعيار البنك المركزي العراقي والتي تمثل (12%)، نتيجة لقلة الديون المتعثرة وقدرة المصرف للتغطية مستحققاتها وارتفاع المصرف في منح الائتمان. وفيما نجد النسبة منخفضة لمصرف الشرق الاوسط العراقي في سنتين (2016 و2019) وبلغت (0.01%) نتيجة كثرة نسبة القروض مقارنة بالسنة الماضية، مما يدل على أن المصرف تواجه مخاطر على قروضها مقارنة مع السنوات مدة الدراسة.

الجدول (3): نسبة كفاية رأس المال % لعينة الدراسة (2015-2020) بالدينار

المصارف/ السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
المنصور الاستثماري	190	226	206	204	209	210	207.5
الخليج التجاري	75	91	125	131	148	74	107.33
الاستثمار العراقي	104	99	127	110.2	111	106	109.53
الاهلي العراقي	117	103	107	83	58	31	83.17
الشرق الاوسط العراقي	104	99	127	110.2	111	106	109.53
مصرف بغداد	64	89	103	127	64	29	79.33
المعدل العام	109.00	117.83	132.50	127.57	116.83	92.67	116.07

من اعداد الباحثة وفق الكشوفات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج Excel. ويوضح الجدول رقم (3) الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق لجنة متطلبات بازل (3) للمصارف التجارية بلغت (116.07%) وهذه النسبة تفوق المعدل المقررة (10.5%)، وكذلك تفوق المعدل (12%) للبنك المركزي العراقي. فيما يوضح الجدول رقم (3) أدنى نسبة لها في سنة 2020 بلغت (92.67%) وحققت مصرف المنصور الاستثماري أعلى نسبة في سنة 2016 وبلغت (226%) بسبب تراجع الموجودات المرجحة بالمخاطر عن السنة الماضية. فيما نجد أعلى نسبة للمعدل العام لكفاية رأس المال للمصارف بلغت (132.50%) في سنة 2017 وفيما حققت أدنى نسبة في سنة 2020 وبلغت (92.67%). والنسبة المرتفعة لكفاية رأس المال في مصرف المنصور الاستثماري خلال مدة الدراسة، مما يعني ارتفاع رأس المال الأساسي مقارنة بالسنة السابقة وكذلك الحال بالنسبة لزيادة رأس المال المساند والقروض. وبالمقابل نجد ان مصرف بغداد حققت أدنى

مستوى نسبة لكفاية رأس المال بلغت (79.33). مما يعني ادماج مخاطر العمليات ومخاطر السوق. مما يدل على ضعف سياسة الادارية للمصرف مقارنة بالمصارف الاخرى وتراجع نمو موجوداتها. الجدول (4): نسبة السيولة (%) لعينة الدراسة للمدة (2015-2020) بالدينار

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	المصارف/ السنوات
86.83	87	83	89	87	87	88	المنصور الاستثماري
50.67	46	55	52	46	49	56	الخليج التجاري
72.83	76	65	70	73	78	75	الاستثمار العراقي
60.50	49	56	72	66	64	56	الاهلي العراقي
58.00	54	55	63	56	57	63	الشرق الاوسط العراقي
67.67	69	61	71	69	69	67	مصرف بغداد
66.08	63.50	62.50	69.50	66.17	67.33	67.50	المعدل العام

المصدر من اعداد الباحثة وفق الكشوفات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج Excel وأظهر الجدول رقم (4) مؤشر نسبة السيولة لعينة الدراسة للمدة 2015-2020، وأوضح الجدول المتوسط العام خلال مدة الدراسة وبلغت (66.08%). وحققت مصرف المنصور الاستثماري أعلى متوسط حسابي للفترة (2015-2020) بلغت (86.83) للمصرف نفسه، مما يدل على تراجع نشاطه الاستثماري والائتماني للفترة نتيجة سياسة المصرف استعداد المصرف لتسديد ما عليه من التزامات نتيجة امتلاكه سيولة كافية، وهذا يشير إلى قدرة المصرف على سداد التزاماته امام المودعين والمقرضين، فيما نجد أن مصرف المنصور الاستثماري حقق أعلى نسبة بلغت (89%) في سنة 2018 مقارنة بالمصارف الاخرى، مما يعني المصرف حقق نسبة عالية من السيولة والتي تعد أكثر من النسبة المحددة للسلطة النقدية البالغة (30%). مما يعني أن قدراتها قدرتها على مواجهة أي نقص في السيولة والايفاء بالتزاماتها بكل يسر قدرة المصارف على تحمل صدمات التدفقات النقدية، لذ اعليه أن يكون مستعدا على مواجهة اي مخاطر مفاجئ يواجه المصرف. وفي المقابل حقق مصرف الخليج التجاري أدنى مستوى لمتوسط الحسابي نسبة (50.67%). مما يدل على زيادة العمل الفرص الاستثمارية على المدى القصير والطويل، فضلا عن زيادة التزام بمعايير الائتمان وسياسات التحصيل، مما ينعكس ذلك على سياسة الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض السيولة لدى المصارف وتعرض تلك المصارف الى مشاكل مالية تبدأ بالهشاشة وتنتهي بالإفلاس.

الجدول (5) نسبة الربحية (%) لعينة الدراسة للمدة (2015-2020) بالدينار

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	المصارف/ السنوات
0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	المنصور الاستثماري
0.00	0.00	-0.01	0.00	0.01	0.01	0.01	الخليج التجاري
0.01	0.01	0.00	0.00	0.01	0.02	0.03	الاستثمار العراقي
0.01	0.02	0.01	0.00	0.01	0.04	0.00	الاهلي العراقي
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.02	0.01	الشرق الاوسط العراقي
0.01	0.01	0.01	0.00	0.01	0.02	0.00	مصرف بغداد
0.01	0.01	0.00	0.00	0.01	0.02	0.01	المعدل العام

المصدر من اعداد الباحثة وفق الكشوفات المالية لمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج Excel

أظهر الجدول رقم (5) مؤشر الإيراد والربحية لعينة الدراسة خلال المدة (2015-2020) استناداً إلى النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (10%-15%) في ظل ظروف غير مستقرة كما هو حال للبيئة المالية العراقية، التي تنعكس على أداء المصارف، نجد أن المصرف الأهلي العراقي في سنة 2016 حقق أعلى نسبة بلغت (0.04%) وهذا الارتفاع يعود إلى تحسن الربحية نتيجة زيادة قدراتها استثمارية، مما أدى ذلك إلى زيادة مردوداتها المالية وأرباحها السنوية وانخفاض مستوى الرسملة. فيما نجد أن مصرف الخليج التجاري فقد حقق أدنى نسبة بلغت (0.01%-) في سنة 2019 وأدنى مستوى لمتوسط مؤشر الإيراد بلغت (0.00%) في كل من مصرف الشرق الأوسط ومصرف الخليج التجاري في مدة الدراسة. وهذا يعني لم يستطع المصرف اغتنام الفرص الاستثمارية المربحة من خلال ما يمتلكه من موجوداته، نتيجة تدني كفاءة المصرف في إدارة موجوداته، ارتفاع مستوى الرسملة.

ثانياً. التحليل الاحصائي للمتغيرات الدراسة:

1. الاحصاء الوصفي:

الجدول (6): بين مخاطر انهيار قيمة اسعار الأسهم والاستقرار المصرفي

الاستقرار المصرفي				قيمة مخاطر انهيار اسعار الاسهم	الاحصاء الوصفي
نسبة الربحية	نسبة السيولة	نسبة كفاية رأس المال	نسبة جودة الموجودات		
0.0084	66.0833	116.0667	0.1565	0.9662	المتوسط الحسابي
0.00979	12.64092	48.88912	0.17548	0.44321	الانحراف المعياري

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS-24.

يوضح الجدول رقم (6) المتوسط الحسابي لمخاطر انهيار أسعار الأسهم قدرة ب (0.9662)، وانحراف المعياري (0.44321). المتوسط الحسابي لنسبة جودة الموجودات بلغ (0.1565). ويظهر الجدول رقم (6) بأن المتوسط الحسابي لنسبة جودة الموجودات قيمتها منخفضة (0.1565) وبالانحراف المعياري بلغ (0.17548) يُظهر الانحراف المعياري قوة التباين في بيانات نسبة جودة الموجودات. فيما أوضح الجدول رقم (6) الحسابي لنسبة كفاية رأس المال (116.0667) وبالانحراف المعياري بلغ (48.88912). والمتوسط الحسابي لنسبة السيولة بلغ (66.0833) وبالانحراف المعياري بلغ (12.64092). فيما كان المتوسط الحسابي لنسبة الربحية قدرة ب (0.0084) بالانحراف المعياري بلغ (0.00979). فيما سبق تقدم هذا التحليل نظرة عامة حول توزيع البيانات ومستوى التباين لكل متغير.

2. اختبار فرضيات الارتباط (العلاقة):

الجدول (7): نتائج الارتباط بين قيمة مخاطر انهيار الأسهم والاستقرار المصرفي

قيمة مخاطر انهيار اسعار الاسهم			المتغيرات	
المستوى المعنوي Sig.	الارتباط		الاستقرار المصرفي	
0.05 >	0.023	-0.379	نسبة السيولة	1
0.05 >	0.020	-0.386	نسبة كفاية رأس المال المصرفي	2
0.05 <	0.470	0.124	نسبة جودة الموجودات	3
0.05 <	0.634	0.082	نسبة الربحية	4
0.05 >	0.013	-0.409	الاستقرار المصرفي	

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS-24.

استخدمت الباحثة معامل الارتباط البسيط (Pearson Correlation) لقياس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، يوضح الجدول رقم (7) مقدار العلاقة او الارتباط بين مخاطر انهيار قيمة الاسهم ووكافه مؤشرات الاستقرار المصرفي لكافة المصارف عينة الدراسة للمدة 2015-2020، ومستوى المعنوية المتعلقة بهذا الاختبار، وفق الفرضية الرئيسية التي تنص على " توجد علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم وتقييم الاستقرار المصرفي في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (2015-2020)". ويوضح الجدول رقم (7) بأن قيمة معامل الارتباط بين (مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم والاستقرار المصرفي بلغ -0.409) عند مستوى معنوي (0.05) إذ بلغ (0.013) ومن خلال مقارنة القيمة المعنوية بأن قيمته أقل من المستوى المعنوي (0.05) . مما يعني يوجد ارتباط بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم والاستقرار المصرفي وهذا ما يؤكد قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدم.

كما أوضح الجدول رقم (7) العلاقة بين مخاطر انهيار قيمة الأسهم ونسبة السيولة وفق الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على " توجد علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم ونسبة السيولة في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". ويلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم ونسبة السيولة تساوي (-0.379) عند مستوى معنوي (0.05) إذ بلغ (0.023) . وهذا يعني أنه دالة احصائية ويوجد ارتباط بين (مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم ونسبة السيولة). هذا ما يؤكد قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدم. فيما أوضح الجدول العلاقة والمستوى المعنوي بين مخاطر انهيار الأسهم ونسبة كفاية رأس المال المصرفي وفق الفرضية الفرعية الثانية التي تنص " توجد علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة اسعار الأسهم وكفاية رأس المال المصرفي، ويوضح الجدول رقم (7) بأن قيمة معامل الارتباط بين (مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم وكفاية رأس المال تساوي -0.386) عند مستوى معنوي (0.05) إذ بلغ (0.020) ومن خلال مقارنة القيمة المعنوية بأن قيمته أقل من (0.05) وهذا يعني أنه دالة احصائية وإنه يوجد ارتباط بين (مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم وكفاية رأس المال). وهذا ما يؤكد قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدم.

فيما أوضح الجدول العلاقة بين مخاطر انهيار قيمة الأسهم ونسبة جودة الموجودات وفق الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على " توجد علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية معنوية بين بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم ونسبة جودة الموجودات، ويوضح الجدول رقم (7) بأن قيمة معامل الارتباط بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم ونسبة جودة الموجودات يساوي (0.124) عند مستوى معنوي (0.05) إذ بلغ قيمته (0.470) ومن خلال مقارنة القيمة غير المعنوية بأن قيمته أكبر من المستوى معنوي (0.05) . وهذا يعني لا يوجد ارتباط بين (مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم ونسبة جودة الموجودات وهذا يؤكد قبول الفرضية الرئيسية العدم ورفض الفرضية البديلة. وأوضح الجدول رقم (7) العلاقة بين مخاطر انهيار الاسهم ونسبة الربحية وفق الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على " توجد علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم ونسبة الربحية في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" يلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين (مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم ونسبة الربحية يساوي (0.082) عند المستوى المعنوي (0.05) إذ بلغ قيمته (0.634) ومن خلال مقارنة القيمة غير المعنوية بأن قيمته أكبر من

المستوى المعنوي (0.05). وتبين بعدم وجود ارتباط بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم ونسبة الربحية، وهذا يؤكد قبول الفرضية الفرعية الرابعة لعدم ورفض الفرضية البديلة.

3. اختبار فرضيات الأثر:

الجدول (8): نتائج مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم في تقييم الاستقرار المصرفي في المصارف التجارية للمدة 2015-2020

المستوى المعنوي	قيمة F	درجة الحرية	معامل تحديد R ²	المستوى المعنوي	اختبار t	المعاملات B	ثابت	المتغيرات
0.013	6.814	1	0.167	0.000	10.799	58.453	ثابت	قيمة مخاطر انهيار اسعار الاسهم
		34		0.013	-2.610	-13.324		
0.023	5.702	1	0.144	0.000	1.525	0.109	ثابت	نسبة السيولة
		34		0.023	-2.388	-10.808		
0.02	5.94	1	0.149	0.000	8.492	157.17	ثابت	نسبة كفاية رأس المال المصرفي
		34		0.020	-2.437	-42.54		
0.47	0.534	1	0.015	0.137	15.943	76.526	ثابت	نسبة جودة الموجودات
		34		0.47	0.731	0.049		
0.634	0.23	1	0.007	0.107	1.654	0.007	ثابت	نسبة الربحية
		34		0.634	0.48	0.002		

المصدر من اعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS-24.

يوضح الجدول رقم (8) تحديد التغيرات في الاستقرار المصرفي كدالة لأثر المتغير (مخاطر انهيار قيمة الاسهم)، اظهرت نتائج التحليل الاحصائي بوجود علاقة تأثير ذو دلالة احصائية بين الاستقرار المصرفي مخاطر انهيار قيمة الأسهم، فقد بلغ معامل التحديد (R²) قدره (0.167) أي إن قيمته (16.7%) من الاختلافات المفسرة في الاستقرار المصرفي فقط تفسرها لقيمة مخاطر انهيار أسعار الأسهم ومعالمها ويعود الباقي (83.3%) إلى متغيرات عشوائية لا يُمكن السيطرة عليها أو أنها غير داخلية في نموذج الانحدار من التغيرات في الاستقرار المصرفي ناتج عن التغير في انهيار قيمة المصرف، وتؤكد معنوية هذا التأثير بقيمة F المحسوبة والتي بلغت (F=6.814, p-value = 0.013 < 0.05) وهي أقل من 0.05، وهذا يعني أنه من الممكن استخدام الطريقة لتحليل هذه البيانات وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة، الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على "توجد علاقة تأثير معنوي ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم وتقييم الاستقرار المصرفي في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (2015-2020). ومن خلال نتائج الجدول رقم (8) يتضح أن قيمة مخاطر انهيار أسعار الأسهم يؤثر في الاستقرار المصرفي وفقاً لقيمة t المحسوبة تبين بأن (T-2.610, p-value = 0.013 < 0.05) أقل من (0.05)، وهذا يعني وجود تأثير معنوي للمتغير (مخاطر انهيار الأسهم في الاستقرار المصرفي)، وبلغت درجة التأثير للمتغير المذكور (58.453)، حيث إنه كلما زاد مخاطر انهيار الأسهم بما نسبته مئة في المئة زاد الاستقرار المصرفي بمقدار (58%). وبالتالي، وفقاً لهذه النتائج؛ تم قبول الفرضية الرئيسية البديلة ورفض الفرضية العدم.

فيما أوضح الجدول رقم (8) اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم ونسبة السيولة فقد بلغ معامل تحديد (R^2) قدره (0.144) وهذا يعني (14.4%) من الاختلافات المفسرة في (نسبة السيولة) فقط تفسرها (قيمة مخاطر انهيار أسعار الأسهم) ومعالمها ويعود الباقي (85.6%) إلى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها أو أنها غير داخلية في نموذج الانحدار. وتؤكد معنوية هذا التأثير بقيمة F المحسوبة والتي بلغت ($F=5.702$, $p\text{-value}=0.03$) (< 0.05) وهي أقل من 0.05، وهذا يعني أنه من الممكن استخدام الطريقة لتحليل هذه البيانات وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة، الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على "توجد علاقة تأثير معنوي ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم ونسبة السيولة. ومن خلال نتائج الجدول رقم (8) يتضح أن قيمة مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم يؤثر في الاستقرار المصرفي بلغت t المحسوبة ($T=-2.388$, $p\text{-value}=0.023 < 0.05$) أقل من (0.05)، وبالتالي، وفقاً لهذه النتائج؛ تم قبول الفرضية الرئيسية البديلة ورفض الفرضية العدم، وهذا يعني وجود تأثير معنوي للمتغير (مخاطر انهيار قيمة أسعار الاسهم في الاستقرار المصرفي)، وبلغت درجة التأثير للمتغير المذكور (0.109) حيث إنه كلما زاد مخاطر انهيار الأسهم بما نسبته مئة في المئة زاد الاستقرار المصرفي بمقدار (10%). وبالتالي، وفقاً لهذه النتائج؛ تم قبول الفرضية الفرعية الأولى البديلة ورفض الفرضية العدم.

كما أوضح الجدول رقم (8) اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم وكفاية رأس المال المصرفي، فقد بلغ ومعامل تحديد (R^2) قدره (0.149) وهذا يعني (14.9%) ويمثل النسبة المتبقية الباقي (85.1%) إلى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها أو أنها غير داخلية في نموذج الانحدار. وتؤكد معنوية هذا التأثير بقيمة F المحسوبة ($F=5.702$, $p\text{-value}=0.03 < 0.05$) وهي أقل من 0.05، وتشير إلى أن نموذج الانحدار يتنبأ بشكل كبيرة إحصائياً بمتغير النتيجة (وهو مناسب للبيانات). وهذا يعني أنه من الممكن استخدام الطريقة لتحليل هذه البيانات وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة. فيما كانت بقيمة t المحسوبة والتي بلغت ($T=-2.437$, $p\text{-value}=0.020$) أقل من (0.05)، وبالتالي، وفقاً لهذه النتائج؛ تم قبول الفرضية الفرعية الثانية (فرضية العدم)، التي تنص على "لا توجد علاقة تأثير معنوي ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم ونسبة كفاية رأس المال وتم رفض الفرضية البديلة. ويتضح من الجدول رقم (8) اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة، علاقة تأثير بين مخاطر انهيار الأسهم ونسبة الربحية. يشير هذا إلى الأهمية الإحصائية لنموذج الانحدار الذي أظهره عدم معنوية. بأن قيمة F قدرة ب ($F=0.534$, $p\text{-value}=0.47 > 0.05$) وهي أكبر من 0.05، وتشير إلى أن نموذج الانحدار يتنبأ بشكل صغيرة إحصائياً بمتغير النتيجة (وهو غير مناسب للبيانات). وهذا يعني أنه من الممكن استخدام الطريقة لتحليل هذه البيانات وهذا يدل على قبول الفرضية العدم. وفق الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على "لا توجد علاقة تأثير معنوي ذو دلالة احصائية معنوية بين مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم ونسبة جودة الموجودات ومن خلال نتائج تبين بأن (قيمة مخاطر انهيار أسعار الأسهم) لا يؤثر على (نسبة جودة الموجودات) لأن ($T=.731$, $p\text{-value}=0.47 > 0.05$) أكبر من (0.05)، وبالتالي، وفقاً لهذه النتائج؛ تم قبول الفرضية الثالثة العدم ورفض الفرضية البديلة. حيث يتضح من الجدول رقم (8) اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة لتأثير مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم في نسبة الربحية أكدت النتائج بعدم معنوية هذا التأثير بقيمة F المحسوبة

بشكل صغيرة إحصائياً بمتغير النتيجة (وهو غير مناسب للبيانات). وهذا يعني أنه من الممكن استخدام الطريقة لتحليل هذه البيانات وهذا يدل على قبول الفرضية العدم، فيما نجد أيضاً بأن قيمة t المحسوبة والتي بلغت ($T=0.48, p\text{-value}=0.634 > 0.05$) أكبر من (0.05)، وبالتالي، وفقاً لهذه النتائج؛ تم قبول الفرضية الرئيسية العدم ورفض الفرضية البديلة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج التحليل المالي إلى أن قيمة مخاطر انهيار أسعار الأسهم للمصرف الأهلي العراقي حققت نسبة مرتفعة خلال سنوات الدراسة، ويرجع إلى ارتفاع الائتواء السالب للعوائد، نستنتج من ذلك قيام المديرين بحجب أو تخزين الأخبار السيئة على المستثمرين خلال المدة زمنية ادى لعدم تماثل في توزيع العوائد على أسهم المصرف.
2. أظهرت نتائج التحليل المالي للمؤشر السيولة مصرف الخليج التجاري بموجب نظام CAMEL حققت أدنى مستوى لمتوسط الحسابي نتيجة زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات ونستنتج من ذلك ضعف ادارة السيولة لدى المصرف المذكور. وعدم قدرة المصرف للاغتنام الفرص الاستثمارية على المدى القصير والطويل، وعدم التزامها بالمعايير الائتمانية وسياسة تحصيل الديون مما يؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالمصرف بسبب انخفاض السيولة لدى المصارف وتعرض تلك المصارف إلى مشاكل مالية تبدأ بالهشاشة وتنتهي بالإفلاس.
3. تبين من نتائج التحليل المالي بأن معظم المصارف لديها نسبة مرتفعة من كفاية في رأس المال المصرفي بموجب نظام CAMEL خلال مدة الدراسة، ونستنتج من ذلك على يدل على سير العمليات المصرفية بكفاءة وفعالية ونتيجة الممارسات الادارية السليمة وقوة المركز المالي وتحقيق مكاسب مالية وكفاءة أداء نمو الموجودات والقدرة على تحليل المخاطر ومواجهة الصدمات أو الأزمات تحقيق الاستقرار المصرفي.
4. أظهرت النتائج الاحصائي بوجود علاقة ارتباط وتأثير بين مخاطر انهيار قيمة الأسهم والاستقرار المصرفي، مما نستنتج العوائد الموجية وتوفير المعلومات المتماثلة اللذان يخففان القلق على المستثمرين ولضمان الاستقرار المصرفي في الأسواق من خلال قدرته على ذلك امتصاص الصدمات.
5. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي عدم معنوية علاقة التأثير لنسبتين جودة الموجودات والربحية، مما سبق نستنتج بأن المصارف حتى اذ لم تغتم الفرص الاستثمارية المربحة من خلال ما يمتلكه من موجوداته وامتلاكها القدرة على تغطية كافة مستحقاتها ولها سياسة تحصيل ناجحة لن تتأثر في عملية تقييم الاستقرار المصرفي.

ثانياً. التوصيات:

1. من الضروري تجنب مشكلة التولد الداخلي المحتملة من خلال التركيز على المصارف التي تحصل على تصنيفات سيئة للتأكيد ومراقبة ادارة المصارف من خلال جودة الكشف عن المعلومات والحد من مخاطر انهيار قيمة أسعار الأسهم المستقبلية والعمل على تحسين البيئة المعلومات وزيادة شفافيته، وتخفيض عدم تماثل المعلومات، وتقليل من قدرة المدير من حجب الاخبار السيئة وتحسين

- ثقة المستثمرين وتحسين فعالية المصارف في القطاع المصرفي لتجنب مخاطر، انهيار قيمة أسعار الاسهم وتحقيق الاستقرار المصرفي.
2. ضرورة اهتمام المصرف بفهم السيولة بأنها من واجبات مدير المصرف ومن ضمن اهدافه وسياساته ان يكون قادراً ومستعداً بشكل دائم على مواجهة تأمين سيولة مركزه المالي. ويجب أن تتوفر لدى المصرف أنواع الموجودات، مما يتيح له مواجهة طلبات المودعين بالدفع باستمرار.
3. ضرورة المتابعة المستمرة للمصرف في صياغة استراتيجيات والخطط لتحافظ على مستوى رأس المال مع المخاطر أي زيادة نسبة رأس المال مقابل الموجودات المرجحة بالمخاطر وتوظيف تلك الزيادة في استثمارات خالية أو قليلة المخاطر لكي تتمكن من تحقيق أرباح مقبولة والوصول إلى السلامة المالية لتحقيق الاستقرار المالي.
4. ينبغي قيام البنك المركزي بالإرشاد المصارف التجارية بتطوير المؤشرات الخاصة بنظام التقييم CAMEL وجعلها أكثر، فضلاً عن إعداد دليل خاص لقياس حجم المخاطر لمواجهة الصدمات والأزمات.
5. الحث على تطوير اليات والاساليب المساهمة في تخفيض مخاطر انهيار الأسهم اللازمة لدعم الاستقرار المصرفي والمحافظة على استمرارية في مواجهة الصدمات المصارف في الأسواق المالية
- المصادر**

1. Al Ali, M. S., AlShamali, M. M., AlAwadhi, K. M., & AlSabah, A. M., (2018), The use of Zmijewski model in examining the financial soundness of oil and gas companies listed at Kuwait Stock Exchange. *International Journal of Economics, Commerce and Management Research Studies*, 1(2), 15-21.
2. AL-NajjarI, Dania, & Assous, Hamzeh F., (2021), Key determinants of deposits volume using CAMEL rating system: The case of Saudi banks, *PLOS ONE*, <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0261184>.
3. Al-Sabaawi, Muhammad Ahmed Ibrahim and Al-Naimi, Zahraa Ahmed, (2023), The impact of access to financial services in the banking sector in a group of Arab countries, *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, Volume (19), Issue (63), p.533-554.
4. Anginer, D., Demirguc-Kunt, A., & Zhu, M., (2014), How Does Competition Affect Bank Systemic Risk? *Journal of Financial Intermediation*, 23(1), 1–26. <https://doi.org/10.1016/j.jfi.2013.11.001> .
5. Bleck, A., & Liu, X., (2007), Market transparency and the accounting regime. *Journal of Accounting Research*, 45(2), 229-256.
6. Boateng, K., (2019), Credit Risk Management and Performance of Banks in Ghana: the ‘Camels’ Rating Model Approach, *International Journal of Business and Management Invention (IJBMI)*. Vol. 8, Issue.2, PP. 41-48.
7. Callen, J. L., & Fang, X., (2015), Short interest and stock price crash risk. *Journal of Banking & Finance*, 60, 181-194.
8. Campbell, J. Y., & Hentschel, L., (1992), No news is good news: An asymmetric model of changing volatility in stock returns. *Journal of Financial Economics*, 31(3), 281-318.

9. Chang, X., Chen. Y and Zolotoy, L., (2017), "Stock Liquidity and Suxk Price Crash Risk". *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 52(4): 1605-1637.
10. Cihak,Martin; Hesse, Heiko (2008), *Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis*, International Monetary Fund, IMF Working Paper.
11. Cihak, M., Mare, D. S., & Melecky, M., (2016), The nexus of financial inclusion and financial stability: A study of trade-offs and synergies (WPS7722). <https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstractid=2811371>
12. Dang, VA, Lee, E, Liu, Y & Zeng, C., (2018), Corporate Debt Maturity and Stock Price Crash Risk", *European Financial Management*, 24 (3). 451-484.
13. De Bondt, W. F. M., & Thaler, R. (1985). Does the stock market overreact? *Journal of Finance*, 40(3), 793-805.
14. Defond, M.L., Hung, M., Li, S., & Li, Y., (2015), Does Mandatory IFRS adoption affect crash Risk? *The Accounting Review*, 90(1).265-299. Available at <http://doi.org/10.2308/CCT-50859> .
15. Ghosh,D.yoti&kohli,R.Bindya,,BASEL TO BASEL2 TO BASEL3:AIMA*journal of management &research*, volume 7,issue 2/4
16. Habib, A., Hasan, M. M., & Jiang, H., (2018). Stock price crash risk: Review of the empirical literature. *Accounting & Finance*,58(S1), 211–251.
17. Hammad, Muhammad Faisal and Nimah, Imad Saleh, (2023), The effect of intellectual capital disclosure on financial performance, an applied study of a sample of Iraqi banks, *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, Volume (19), Issue (63), p.92-109
18. Hong, H., & Stein, J.C., (2003), Differences of Opinion, Shortsales Constraints and Market Crashers". *The Review of Financial Studies*.16(2):487-525.Available at<https://scholar.harvard.edu/stein/publications/differencesopinion-short-sales-constraints-and-market-crashes>
19. Hamid, F., (2012), *Essays on Liquidity Risk and Banking Fragility, Dynamic Depositor Discipline and Information Disclosure: An Empirical Analysis on the East Asian Banks*, Thesis University of Exeter.
20. Hutton A.P, Marcus A.J, &Tehrani H., (2009), Opaque financial reports, R2, and crash risk. *Journal of Financial Economics*, 94 (1), 67-86.
21. Jeon, K., (2019), Corporate Governance and Stock PriceCrash Risk". *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*. 23 (4). 1-13.
22. Jin, L., Myers, S.C., 2006. R2 around the world: new theory and new tests. *Journal of Financial Economics* 79 (2), 257-292.
23. Khalaf, Muhammad Hamad and Ayyash, Abbas Muhammad, (2023), The impact of adopting the IFRS-9 standard for financial instruments in achieving banking stability, a field study on a sample of Iraqi banks, *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, Volume (19), Issue (63),46-93P.
24. Kočíšová, K., & Stavárek, D., The evaluation of banking stability in the European Union countries. *International Journal of Monetary Economics and Finance*, (2018).

25. Poulos, Apostolos G. Christo, (2011), Could Lehman Brothers Collapse Be Anticipated? An Examination Using CAMELS Rating System: *International Business Research*. Vol. 4, No. 2.
26. Mahmoud, Ammar Mustafa and Muhammad, Jamal Hadash, (2023), Measuring the Financial Fragility of Iraqi Private Banks, An Applied Study in Private Commercial Banks, *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, Volume (19), Issue (63), 559-580p.
27. Mondal, Kach., & Hossain, Tanbir, & Sarkar, Shangkari Bala, (2015), Performance Analysis of Nachanmahal HatBranch of Sonali Bank Limited, *International Journal of Research in Management & Business Studies* Vol. 2 Issue 2.
28. Naseem, Nurtawfiq Muhammad, (2023), Gold price changes and their reflection on stock prices, a study of a sample of selected sectors in the Saudi stock market for the period 2003-2020, *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, Volume (19), Issue (62) 512-496. P.
29. Hussein, A. I., ALSaqa, Z. H., & Mahmood, S. M. (2020). Enhance financial efficiency under IFRS standards to reduce financial fragility/An empirical study of the reality of crises in Iraq using Data envelopment analysis. *Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences*, 16(Special Issue part 1).
30. Soana MG, Barbieri L, Lippi A, Rossi S., (2021), The Effect of Multiple Large Shareholders on Banks' Profitability and Risk. *Sustainability*. 2021; 13(4): 1–15. <https://doi.org/https%3A//doi.org/10.3390/su13041888>.
31. Trad, Khodor, (2023), Banking Competition, Efficiency and Stability in the MENA Region, *International Business Research*; Vol. 16, No. 9;
32. Ratnovski, L., (2013), Liquidity and transparency in Bank risk management", *Journal of Financial Intermediation*, 22(3).
33. Wang, A. T. (2018). A Reexamination on the Effect of Bank Competition on Bank Non Performing Loans. *Applied Economics*, 50(57), 6165–6173. <https://doi.org/10.1080/00036846.2018.1489505> .
34. Xu, N, Li, X., Yuan, Q. & Chan, K. C., (2014), Excess perks and stock price crash risk: Evidence from China. *Journal of Corporate Finance*, 25, 419-434.
35. Yusgiantoro, I., Soedarmono, W., & Tarazi, A. (2019). Bank Consolidation and Financial Stability in Indonesia. *International Economics*, 159, 94–104. <https://doi.org/10.1016/j.inteco.2019.06.002>.
36. Zaman, Rashid, Bahadar, Stephen, Mahmood, Haroon, (2020), Corporate irresponsibility and stock price crash risk *International Review of Finance Ltd.* p. 1–35. See discussions, stats, and author profiles for this publication at: <https://www.researchgate.net/publication/338692409>.
37. Zhang, Hongbo, Nam, Chun Hyun, (2016), The Effect of Information Disclosure Quality on Stock Price Crash Risk: Evidence from Listed Companies in China, *Journal of Modern Accounting and Auditing*, August 2016, Vol. 12, No. 8, 401-409.